قراءة في كتاب: دروس في فقه الإمامية(*)

■ الأستاذ جواد الكسار (خالد توفيق)(•) ■

□ المقال الأول

مناهج تجديد الدرس الحوزوي: لمحات ومؤشرات سريعة في الخلفية التاريخية

صدور كتاب جديد للعالم والمفكر الإسلامي **الشيخ عبد الهادي الفضلي**، أتاح لنا فرصة ثمينة لفتح ملف تجديد مناهج الدراسات الحوزوية، وتصفح أوراقه والوقوف عند محطاته البارزة في غضون ما يناهز القرن من السنين.

فكتاب **الفضلي** «**دروس في فقه الإمامية**» (٧٢٦ صفحة من القطع الكبيرة، مؤسسة أم القرى، ١٩٩٥م) يقع في سياق مشروعه الفردي لتجديد مناهج الدراسة في الحوزة العلمية، بل هو كما يقول المؤلف في المقدمة الحلقة الأخيرة في هذا المشروع؛ وبالتالي فإن مهمة إدراك هذه المبادرة تتطلب أولاً الكشف عن السياق الذي ينتظمها، وذلك في طبيعة الدوافع التي تحرك المجددين، والشوط الذي قطعه الخط التجديدي في قيمة المحاولات التي قدمها في هذا المضمار.

وقضية فتح هذا الملف ليست مسألة سهلة، إذ ليس بوسع الباحث أن يعود إلى مصدر واحد يحوي حيثيات القضية ويضمها بين دفتيه، بل عليه أن يعود إلى شتات متفرق بين كتب ومصادر مختلفة، بعضها موسوعات أدبية (كموسوعة شعراء الغري مثلاً) أو كتب تراجم تنطوي على نُتف دالة على الموضوع (كمعارف الرجال في

(*) نشرت القراءة على حلقتين في جريدة كيهان العربي، العدد ٣٤٠١، السنة ١٥، الخميس ٢٣ محرم ١٤١٦هـ/ ٢٢ حزيران ١٩٩٥م، والعدد ٣٤١٣، السنة ١٥، الخميس ٧ صفر ١٤١٦هـ/ ٦ تموز ١٩٩٥م.

(•) باحث في الفكر الإسلامي من العراق.

تراجم الأدباء والعلماء **للشيخ حرز الدين**، أو هكذا عرفتهم للمرحوم **الخليلي**). وربما أيضًا احتاج الباحث أن يتتبع مادته التي ينشدها في مجلات عفت عليها الذاكرة ولفها النسيان بعد الحصار السياسي الذي كان قد أصابها منذ زمان، ومثال ذلك: مجلة النجف وبعض الأعداد القديمة من مجلة العرفان.

وهناك عامل آخر يزيد في تعقيد المتابعة، إذ كانت أبرز المحاولات التجديدية تنصرف في السابق إلى حوزة النجف الأشرف في العراق، ولكن منذ عقد ونصف، وإزاء التمركز المتزايد في دور حوزة قم في إيران، أخذت المبادرات تتجه صوب هذه الحوزة النامية.

وربما استطعنا القول أن المحاولات التي انبثت من قم وأطرافها، وهي تروم التجديد وتصبو إليه، زادت في حجمها على الأقل، على تلك التي تحركت من النجف وأطرافها خلال عقود. وحينئذ على المتابع ألا يهمل الكم الواسع الذي كتب باللغة الفارسية ونشر على شكل حوارات وملفات، وأحيانًا اكتسبت القضية شكلاً أعمق، فخُصّص لها ما يشبه الندوات والبحوث الجماعية المتخصصة، بالإضافة إلى أهمية المبادرات التي اضطلعت بها بعض المواقع الرسمية العليا، ومنها مشروع الإمام الخميني الراحل، ومشروع آية الله **السيد الخامنئي** اللذان ينطويان على رؤية شمولية تعكس رغبة الإصلاح الحوزوي حينما تتضافر جهود دولة في دعمه.

والمسافة بين المبادرات التاريخية والمشروعات الراهنة شاسعة جدًّا.

فما كان في السابق، لم يعدُ أحيانًا النوايا الطيبة، ومع ذلك كانت هذه النوايا حبيسة الصدور، كتومة تخشى على نفسها، ولا تمثل في التعبير عن مكنونها والإفصاح عنه أكثر من همسات تتردد في أطراف دائرة ضيقة من الإخلاء وأصحاب الهم المشترك.

كان هذا حتى مع رموز كبيرة أصبح لها فيما بعد مكانة مرموقة في الجوّ الحوزوي وفي الأفق الإسلامي العام، كما هي حال بدايات مبادرات تجديدية اقترنت باسم المرحوم رائد الإصلاح والتجديد **الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء**، والمرحوم المجدد **الشيخ محمد رضا المظفر** التي تكشف ذكرياته عن منتدى النشر وكلية الفقه وغير ذلك عن آهات تحملها وغصص تجرعها في هذا الطريق.

أما اليوم، فإن تيار الإصلاح والتجديد أصبح يمتلك الكثير من مواقع التأثير والقوة، له أنصاره الكثر داخل الحوزة العلمية ذاتها، حتى أضحى رمزًا من رموز الإصلاح يدعو دون اكتراث إلى أن يصل التجديد إلى كتب دراسية من قبيل الرسائل والمكاسب والكفاية، التي كان لا يجرؤ أحد على الاقتراب منها أو مسها بعد أن كانت قد لفت بقداسة كبيرة، كما فعل ذلك آية الله **السيد الخامنئي**.

ومثال آخر ربما يكون دالاً على المسافة بين ما كانت عليه البدايات التاريخية للتجديد قبل حوالي قرن، وما آلت إليه الآن. فهذا **مطهري**، وهو من طليعة رواد الإصلاح والتجديد خلال العقود الأربعة الأخيرة وأكثرهم جرأة، يذكر لنا في سياق دراسة نقدية للحوزة نشرها بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين إبان الستينيات، وتحديدًا بعد وفاة المرجع **السيد البروجردي**، أن المرحوم **الشيخ عبد الكريم الحائري** مؤسس الحوزة العلمية في قم رام أن يحث بعض طلاب العلوم الدينية لتعلم أهم اللغات الأجنبية وبعض العلوم العصرية كمقدمات، كي يكون بمقدورهم عرض الإسلام والدعوة إليه في أوساط البيئة المثقفة والمتعلمة، فما كان من بعضهم إلاّ أن تحرك من طهران قاصدًا قم وذكروا للمرجع الديني أنهم لا يدفعون الحقوق الشرعية كي يتعلم بها الطلاب لغة الكفار، فاضطر المرحوم حينئذ إلى التخلي عن مشروعه التجديدي[1].

أما الآن فإن دراسة اللغات الأجنبية وإتقانها بشكل كامل، أضحى في متن مناهج بعض المعاهد الحوزوية، من قبيل معهد باقر العلوم. والأكثر من ذلك أنه أصبح ضرورة لا مفر منها للانفتاح على آفاق المعرفة الأوروبية والتوفر على التعاطي معها حوارًا ونقدًا من موقع المعرفة المباشرة بها من مصادرها الأصلية وليس عبر الترجمات كما كان يحصل في السابق.

بل ولشد ما أصبحت هذه الدعوة ضرورية، رأينا أستاذًا للفلسفة في الحوزة العلمية، هو **الشيخ محمد تقي مصباح اليزدي**، يعلن صراحة ألاّ مجال لتعاطٍ فاعل مع اتجاهات الفلسفة الغربية إلاّ عبر قراءتها بلغاتها الأصلية وعبر مصادرها مباشرة، مؤكدًا في هذا السياق على الألمانية والإنكليزية، وإلاّ فإن التعاطي مع الفلسفة الغربية اعتمادًا على الكتب المترجمة وحدها، لا يوفر لنا في أحسن الأحوال، أكثر من تعرف

(١) يلاحظ بالفارسية، كتاب روحانيت ومرجعيت، وبالعربية: المشكلة الأساس مع علماء الدين، مرتضى مطهري، ترجمة: جعفر الخليلي، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت.

الاتجاهات التقليدية القديمة في الفلسفة الغربية، كتلك التي تعود إلى رموز ومدارس ظهرت قبل القرن العشرين.

الطريف في الأمر أن **الشيخ مصباح** أدلى بهذه الآراء بعد جولة علمية دامت عدة أشهر أمضاها في كندا والولايات المتحدة.

□ الكلام والدراسات العقائدية

ثمة أمثلة أخرى دالة على الموضوع في دائرة الفلسفة والكلام والدراسات العقائدية. فالذي يؤسى له أن الحوزة شهدت عبر القرون الأخيرة انحسارًا في طبيعة الآفاق المعرفية التي تتناولها، ففيما كانت في السابق أشبه ما تكون بالجامعة الشاملة المنفتحة على أبرز الاختصاصات وأكثرها أهمية للأمة، وجدنا هذا الأفق يتضاءل ويتلاشى حتى أضحت كلية تقتصر على دراسة الفقه وحده على حد وصف **الشهيد مطهري**.

ليس هذا وحده، فقد انحسر اهتمامها بضروب الفقه، ليقتصر فيما بعد على لون واحد يتمثل بالفقه الفردي في دائرة العبادات والمعاملات، حتى كاد فقه الدولة وفقه النظم وفقه المجتمع والفقه المقارن يغيب بشكل كامل.

إزاء ذلك شهدت الأمة فقرًا مدقعًا على صعيد الدراسات العقائدية خصوصًا الحديثة والمعاصرة تعود أسبابه إلى ضمور الاهتمام بالكلام والفلسفة، أو الاهتمام بهما في إطار المسائل والشبهات والاتجاهات القديمة لهذين الفنين.

على سبيل المثال بقيت الدراسة في هذا المضمار ـ الكلام ـ مقتصرة على كتابات **الطوسي والمرتضى والخواجة والحلي** وأضرابهم تدور في نطاق مسائلهم ولا تخرج إلاّ نادرًا عن أسئلتهم والشبهات التي يتداولونها والتي تعكس في الأغلب شبهات وأسئلة عصرهم.

وإلاّ ما شأن الجيل المعاصر وأين هو من شبهة ابن كمونة التي لم تزد أمنية البعض إذ وفق للقاء **الإمام المهدي** ـ سلام الله عليه ـ يومًا من أن يسأله عن جواب هذه الشبهة! ويقول **السيد الخامنئي** أن شبهة ابن كمونة ليست مطروحة اليوم، وإنما هناك شبهات وأسئلة غيرها تشغل الأذهان وتساور الوعي الإنساني في مجتمعاتنا.

ومع ذلك، لم يجرؤ من وعى هذه المشكلة على أن يأخذ خطوات شجاعة في هذا المضمار في البدايات التاريخية التي اقترنت مع تحسُّس الحاجة للإصلاح والتجديد في

هذا المجال، فإذا عدنا إلى **مطهري** مرة أخرى نراه يعيد إلى الأذهان ذكرى حادثة دالة على الموضوع، إذ حصل وأن اجتمع في عهد مرجعية **السيد أبو الحسن** بعض أفاضل الحوزة العلمية في النجف واقترحوا إدخال بعض المناهج الدراسية في العقائد وأصول الدين، وحين قدم المقترح إلى **السيد أبو الحسن** للموافقة عليه، رفض ذلك بشدة وكان رفضه كما يعلل ذلك **مطهري** واقعًا تحت إيحاء التجربة المرة التي خاضها **الشيخ الحائري** قبله على صعيد حث الطلاب لتعلم اللغات الأجنبية.

أما الآن، فإن أجزاء مهمة من الصورة قد تغيرت، بل يمكن أن يقال إنها انقلبت على مستوى الوعي العام للمسألة، إذ أضحى هناك إدراك بضرورة أن تتوفر الحوزة على الدراسات الفلسفية والكلامية بقدر معقول يوفر رصيدًا لإنتاج بحوث عقائدية معاصرة تلائم الوعي الاجتماعي الراهن وتماشي أسئلة العصر، وذلك في إطار الدعوة الناشطة لإعادة بناء علم الكلام وتجديد الفلسفة.

لا يمكن أن نزعم أن الصورة أصبحت مثالية أو متكاملة، بل غاية ما نروم تأكيده أن الزمن وبعد المسافات بين المنبثق التاريخي والواقع الراهن كفل تخطي الكثير من العقبات والممانعات التي كانت تحول دون التجديد، بل لا تسمح حتى بالتفكير به جهارًا.

لاحظوا ـ على سبيل المثال ـ ازدهار الدراسات الفلسفية في حوزة قم واشتهار بعض الأساتذة في الدرس الفلسفي بما يضاهي اشتهار زملائهم أساتذة الدعوة إلى تجديد علم الكلام والكثير من الثوابت على صعيد المناهج القديمة المقررة والمواضيع المطروحة، بحيث أضحت الحوزة مضطرة لمناقشة الموضوع بشكل عاجل وجاد أمام ضغط الوعي الاجتماعي وتكاتف التيارات الفكرية. فمسألة علم الكلام بين الجديد والقديم وإن لم تحسم بعد، إلاّ أن أصداءها رمت بأحجار كثيرة في المياه الراكدة حتى أخذت الأمواج تتدافع، فكان من ثمارها مئات الدراسات وعشرات الكتب في هذا المضمار، ومجلة تصدر عن أحد معاهد قم تحمل عنوان: (علم الكلام).

والمتصور أن الساحة الحوزوية لا تلبث أن تشهد بفضيلة الوعي الجديد وتدافع الأفكار والتيارات، سلسلة جديدة من الكتب العقائدية الفاعلة تقوم كثمرة للتجديد الذي أخذ يطال مناهج الفلسفة والكلام والدراسات العقائدية العامة.

☐ مبادرات ومشاريع رائدة

بديهي أن الوعي الذي تنبثق اليوم موجاته بحماس منقطع النظير، وهو ينشد الإصلاح الشامل، ويضمنه خوض تجربة التجديد على مستوى مناهج الدرس الحوزوي، يرتبط بعوامل متكاثرة، من بينها ـ دون ريب ـ الأساس المتين الذي وفرته خلال العقود الماضية، مبادرات ومشاريع رائدة ارتبطت بأسماء علمية لامعة.

فالممارسة العلمية التجديدية في النطاق التاريخي، لم تكن تسمح على الأغلب بأكثر من انبثاق مبادرات ومشاريع فردية. أما البرامج الشاملة، فقد ولدت في نطاق تجارب محدودة، ثم ما لبثت أن انتهت لأسباب تتصل على الأغلب بالتحولات السياسية التي ألمت بالحوزة عامة، وحوزة النجف الأشرف بشكل خاص.

فالطابع الفردي إذن هو الذي يكاد يشغل معظم معالم صورة التجديد في مناهج الدرس الحوزوي خلال العقود السالفة، وهذه المحاولات تتوزع بين مبادرة ومشروع، وذلك بفرق نتصوره بين الاثنين، يضع المشروع في إطار رؤية شاملة إصلاحية أو تغييرية، بحيث يصدر عن هذه الرؤية برنامج تتتابع خطواته وتتكامل فيما بينها، ويكون العمل واضحًا لصاحب المشروع منذ بداية خطواته، مرورًا بأشواطه وانتهاءً بالنقطة التي ينبغي بلوغها.

أما المبادرة فهي عمل جزئي يروم إصلاح أو تغيير مساحة محدودة أو مجال واحد من مجالات الدراسة الحوزوية.

وقد تتعدد المبادرات، إلاّ أنها تبقى في نهاية المطاف حركات جزئية ما لم تنتظم في إطار مشروع شامل وكلي.

والمبادرات الفردية كثيرة في غضون القرن الأخير. أما المشاريع، فيمكن أن نميز من بينها مشروع **المرحوم الشيخ محمد رضا المظفر**.

إن الذي نعتقده أن **المظفر** تحرك بمشروع فردي ائتلفت معه جماعة، ولم يكن العمل الجماعي في منتدى النشر وكلية الفقه سوى أداة أو آلية لتنفيذ طموحات المشروع الفردي الذي تلاقت عليه نوايا وهمم وأفكار البعض.

والعجيب أن شيئًا عظيمًا من الظلامة لا يزال يحيط الجهود الخيرة لهذا الرمز المضيء ولا يزال لم يأخذ بعد موقعه الكافي في وعي الجيل الراهن.

ومن المشاريع الفردية، يمكن أن نشير إلى مشروع **الفقيه الشهيد السيد محمد باقر الصدر**، قد يعترض البعض محتجًا بالقول أن الصدر من أصحاب المبادرات الجزئية وليس المشاريع الشاملة.

وفي الواقع أن الوثائق الثابتة التي تؤرخ أعمال هذا الرائد القائد لا تدع مجالاً للشك أبدًا في أنه كان من رواد الإصلاح والتجديد، ليس على مستوى الدروس الرسمية وحدها (الفقه والأصول تحديدًا)، بل رام - رضوان الله عليه - أن يؤسس للجديد في الفلسفة وعلم الكلام في مستوى صوغ الدراسات العقائدية الحديثة، وفي مستوى مواجهة تيارات الفكر الآخر ومناهجه.

كما كانت له إنجازات على صعيد التاريخ ودرج هذا الضرب من ضروب المعرفة في أساسيات عمل الحوزة ودراساتها. وهكذا يقال بالنسبة للمجالات الأخرى.

وطالما كنا على ذكر هؤلاء الرواد فعلينا ألا ننسى المرحوم **السيد محمد حسين الطباطبائي** الذي كان له الباع الأكبر على صعيد وضع مناهج الدرس الفلسفي والدرس القرآني.

يبقى أن هناك ثلة من الجهود الخيرة انطلقت في جهود بعض الرموز وقد وفرت دفقات دفعت بقوة مسار الإصلاح والتجديد وأمدته برصيد ضخم على هذا الصعيد، **فمطهري** بذل الكثير في هذا المضمار، وثمة الآن في حوزة قم تيار ضخم تتعاضد في تشكيله رموزًا علمائية مهمة وتساهم في إخصابه مجلات ومساهمات فكرية متعددة.

يبقى أن نذكر أن الذي دعانا إلى هذه الجولة هو مشروع **الشيخ عبد الهادي الفضلي** الذي نترك فرصة الحديث عنه مفصلاً إلى الأسبوع القادم وذلك بمناسبة صدور الحلقة الأخيرة في هذا المشروع.

□ **المقال الثاني**

لمحات حول مشروع الشيخ الفضلي في تجديد مناهج الدرس الحوزوي: ثلاثة مرتكزات و(١٤) كتابًا

□ خلفية المشروع

مهدنا الحديث في مقال سابق لمشروع العالم والمفكر الإسلامي **الشيخ عبد الهادي الفضلي** في تجديد الدرس الحوزوي، وذلك بمناسبة صدور الحلقة الأخيرة في هذا المشروع متمثلة بكتابه الضخم (**دروس في فقه الإمامية**).

ومشروع الفضلي يضعنا في الواقع في مفترق طريق بين أن نتوفر على عرض كتابه الأخير وتلمس مواطن التجديد فيه، وبين سبيل آخر يوفر لنا رؤية جامعة عامة إلى هذا المشروع على مستوى المرتكزات التي يقوم عليها، والبواعث التي تحركه، والشوط الذي قطعه.

وللحق، رأينا أن المسار الثاني أكثر فائدة ونفعًا للقارئ، لكونه يلم بالمشروع بأكمله (والإلمام أدنى المعرفة، كما يقال). ويوفر لذوي الشأن فرصة للتعاطي معه وتقييمه انطلاقًا من واقع معرفته والإحاطة به.

حين نعود إلى البدايات، نجد أن نقطة الانطلاق تمثلت بكتيب صدر عن المؤلف في النجف الأشرف يحمل عنوان (**التربية الدينية**)، كي يكون منهجًا مقررًا في معهد من المعاهد الدراسية في حوزة النجف، ومنذ ذلك الحين، وقد توالت على مدى عدة عقود الحلقات الأخرى من المشروع إلى أن بلغت مع الكتاب الذي بين أيدينا (١٤) كتابًا، هي كما يلي: **التربية الدينية، مختصر الصرف، مختصر النحو، تلخيص البلاغة، تلخيص العروض، خلاصة المنطق، خلاصة علم الكلام، أصول البحث، أصول التحقيق، تاريخ التشريع الإسلامي، مبادئ أصول الفقه، مبادئ علم الفقه**، وأخيرًا **دروس في فقه الإمامية**.

والذي يبدو لنا دون أن نقطع بالأمر أن الكتب الستة الأولى تنتمي إلى مرحلة النجف الأشرف حين كان الفضلي أستاذًا في الحوزة العلمية فيها، في حين صدرت الكتب الأخرى في مدد متفاوتة طوال ما يناهز العقد والنصف من السنين.

والمغزى الذي نروم إبانته من هذه الإشارة، أن الحلقات المتأخرة في المشروع جاءت أكثر نضجًا واكتمالاً من التي سبقتها، وربما أيضًا توفرت جدية أكثر لباحثنا كي يستمر بمشروعه بعد التحولات التي ترافقت مع مطلع الثمانينات ودفعت الحوزات العلمية لممارسة دور أكثر جدية على صعيد التفاعل مع العصر والتعاطي مع قضايا الحياة المستحدثة.

□ ثلاثة مرتكزات للمشروع

لم يزعم **الفضلي** ولم يدّع أبدًا في كتبه التي أصدرها في هذا المضمار أنه بصدد مشروع تجديدي جامع ومانع، بل قراءة آثاره في هذا السياق وتأملها هما اللذان جعلانا أن نضعها في مصاف مشروع فردي شامل ينطلق من رؤية ويقوم على خطة، وبالتالي يتجاوز حدود المبادرات الجزئية.

وللإنصاف، علينا أن نشير أن **الفضلي** لم ينعت كتبه في هذا المشروع بأكثر من وصف الواحد منها بأنه «محاولة متواضعة وجدّ متواضعة»، ولم يزد على ذلك بأكثر مما يلفت إليه عناية الباحثين من ذوي الشأن للتعاطي ـ نقديًّا ـ مع مفردات المشروع لتقويم أوده وتصويب خطأه، كما يقول.

وإذا كان هذا المنحى إيجابيًّا على صعيد تواضع الباحث، وتركه لكتبه تأخذ مكانها اللائق دون توجيه مسبق أو تضخيم زائد، فإنه في الوقت نفسه ينطوي على سلبية ترافقه، إذ جاءت مقدمات الكتب وجيزة مقتضبة على الأغلب، لا تفصح بالشيء الكثير عن منطلقات المشروع وبواعثه وغير ذلك مما يرتبط به.

لذلك لا نملك في التعريف بالمشروع إلاّ أن نحوم حول نتفٍ متناثرة صدرت من المؤلف في هذا المجال أو ذاك، نجمع بينها لبناء رؤية نرجو أن تكون وافية.

وفي هذا المضمار يمكن أن نعيد بواعث التجديد في مشروع الفضلي إلى عدة مرتكزات، ربما كان أبرزها ثلاثة هي:

أولاً: الإيمان بالتجديد على مستوى الفكر الإسلامي عامة، والمؤسسة الحوزوية خاصة:

والذي نلمسه من متابعة آراء **الشيخ الفضلي** أن له إيمانًا راسخًا بفكرة التجديد، حيث تتأكد بواعثها لديه من زوايا متعددة، فمن ناحية أضحى العالم المعاصر يعيش اليوم ثورة عظيمة في المعلومات، ولا مفر للعالم الإسلامي من أن ينخرط في هذا المسار، إذا شاء أن يعيش عصره.

أما الفكر الإسلامي، فهو يعيش تحديًّا ضخمًا بإزاء الغزو الذي يمارسه الفكر الآخر، الغربي تحديدًا. والمعركة ضخمة لأن استشفاف أفقها الآتي يكشف عن حقيقة

مرة، مؤداها إما أن «ينتصر (الفكر الإسلامي) فنكون وإما ألا ينتصر فلا نكون»[١]. وقضية انتصار الفكر الإسلامي تتوقف في أحد المقدمات الضرورية على ممارسة التجديد في ساحته الحوزوية وغير الحوزوية.

والمسألة ملحة لدى د. **الفضلي**، إذ لا نملك لكي نكون في العصر، وبمستوى الإسلام إلاّ «أن نسرع الخطى في هذا التجديد لنسد كل الفراغات ونلبي كل المتطلبات، فنحن وتجديدنا في سباق مع الزمن، والسابق هو الفائز»[٢]، كما يقول **الفضلي**.

وبالنسبة لقضية الحوزة بشكل عام، **فالفضلي** يؤمن بـ «تطوير الحوزات العلمية وفق متطلبات حياة المسلمين المعاصرة»، وفيما يتعلق بتطوير الدرس الحوزوي الذي نحن بصدده، يذهب **الفضلي** إلى فتح الملف على مصراعيه، بحيث يشمل التجديد مقررات الدراسة الحوزوية من حيث الكم والكيف وبواعث هذا العمل ترتبط من ناحية «بالتطور الكبير الذي يشهده العالم اليوم، وبتغيير وتكثر متطلبات الحياة المعاصرة» كما يتمثل من جهة ثانية «بالتطور العلمي للمواد الدراسية المقررة في الحوزات»[٣].

وبشكل عام يخلص الباحث للقول إلى أن التجديد مطلوب في كل حقول الفكر التي لا تسري فيها الروح الحركية الفاعلة.

ولكي يكون واضحًا يعرض **الشيخ الفضلي** إلى جوانب مؤثرة في مستجدات النظريات الحديثة على أكثر من صعيد، ربما كان أخطرها قضية فهم النص الإسلامي.

يقول بشأن الإشارة إلى التطور في العلوم المتواضع على دراستها حوزويًا: «ففي النحو والصرف استجدت نظريات ذات مفعول مؤثر في فهم النص واكتساب دلالته.

---

(١) التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، حوار مع الشيخ الفضلي، مجلة الكلمة، العدد ٤، السنة ١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر السابق نفسه.

وكذلك في المنطق وبخاصة فيما نشاهده من تغير في مناهج البحث من القديم إلى الحديث.

وأيضًا في البلاغة حيث دخول النقد الأدبي إلى ميدان معرفة الأساليب البيانية، وكذلك دخول الألسنيات وعلم الأسلوب في دراسة وتركيب وبنية النص الأدبي»[١].

ثم يضيف مشيرًا إلى الفقه والأصول: «والأمر في علم أصول الفقه واضح جدًّا، فقد جدت نظريات مهمة بعد عصر صاحب الكفاية.

وفي الفقه حيث التغير الكبير في المعاملات المالية والعلاقات الأسرية والاجتماعية والدولية، والأعمال الطبية والتقنيات المختلفة، كلها لا بدَّ لمن يريد التخصص في الفقه من معرفتها والإلمام بها»[٢].

في ضوء هذه الخلفية ذات الأفق المنفتح، يخلص **الفضلي** إلى تسجيل هذه النتيجة: «لا بدَّ من أن نغير في المقرر الدراسي بحذف ما لا بدّ من حذفه، لأنه أصبح من النظريات التاريخية، ويسري هذا في النحو والصرف ودراسة أسلوب النصوص، والمنطق وأصول الفقه وعلم الفقه والعلوم الشرعية الأخرى»[٣].

والمسألة لا تقتصر على الحذف، بل تتكامل بإضافة ما لا بدَّ من إضافته مما يحتاج إليه الدارس والباحث، «ليكونوا بمستوى مقتضيات حياتنا الراهنة، أمثال: مناهج البحث ومبادئ العلوم الإنسانية، ومبادئ العلوم الطبيعية، وأصول تحقيق النصوص وما إليها»[٤].

بودنا ألا نفوّت هذه الفرصة من دون أن نشير إلى أهمية ما ذكره **الفضلي** من تكاشف النظريات المستجدة ذات الأثر في فهم النص، وكذلك تغيّر مناهج البحث.

فمسألة فهم النص الإسلامي أصبحت اليوم عُرضة في الساحة الثقافية لمناهج ونظريات جديدة تستلهم الكثير من العلم الغربي وتفيد مناهجه.

---

(١) المصدر السابق نفسه.
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) المصدر السابق نفسه.
(٤) المصدر السابق نفسه.

وقضية الإفادة من العلم الغربي ومناهجه، ليست قضية محايدة يُمرّ عليها مرّ الكرام. فلنا أن نلاحظ على سبيل المثال أن أعمالاً بل مشاريع فكرية أساسية تقوم في العالم العربي اليوم على قاعدة هذه المناهج والعلوم. فدعوة **محمد أركون** إلى إخضاع النص القرآني للقراءة الدلالية المعاصرة ومحاولة السوري **محمد شحرور** في كتابه (**الكتاب والقرآن قراءة معاصرة**)، وكذلك الكتب الأربعة التي تنظم المشروع الفكري للمصري **نصر حامد أبو زيد** فيما يروم إلى تحقيقه من فهم جديد للنص الإسلامي عامة والقرآني خاصة، هي جميعًا ـ وثمّ غيرها أيضًا ـ تقوم على أساس النظريات الجديدة في قراءة النص. وإذا جاز لنا أن نصرف وجوهنا بعيدًا عن محاولات تشتغل على النص بالطريقة الحديثة كتلك التي تمثلها في الساحة العربية أعمال **مطاع صفدي وكمال أبو ديب وعلي حرب**، بحجة أن الاثنين الأولين، تعكس ممارستهما تطرفًا يبلغ حد الشذوذ، ومجالهما على أي حال هو الأدب، فيما ينهمك الثالث بالدراسات النقدية، فإنه لا يسعنا أبدًا أن نغض الطرف عن أعمال أمثال **أركون وشحرور وأبو زيد**، ويقينًا أن الضجة الراهنة حول الأخير، لا تعكس الموقف المطلوب فكريًا إزاء كتبه.

وبشأن مناهج البحث، لا تكاد المسألة تقل أهمية عما هي عليه في مسألة فهم النص.

ومع ذلك، يكاد المرء أن يجزم أن الحوزات تكاد تكون غريبة بالمطلق على هذه المحاولات، والأهم من ذلك الأسس التي تقوم عليها.

أجل، يمكن أن نشير إلى تفاعل بعض الأوساط الحوزوية في قم مع بعض هذه الاتجاهات المحدثة، وذلك بفعل الإثارات التي شهدتها ولا تزال الساحة الفكرية في إيران، والتي ربما كان في طليعتها نظرية **عبد الكريم سروش** حول تجدد المعرفة الدينية وتأثرها بضروب المعرفة الأخرى فتحت ضغط هذه النظرية ودعوة البعض إلى اقتحام العلوم الإنسانية في الجو الحوزوي وكذلك انبثاق الدعوة إلى تأسيس علم كلام جديد وما أثارته مقولة **الإمام الخميني** حول دور الزمان والمكان في الاجتهاد توفر الباعث للانفتاح نسبيًا على مواضيع معاصرة، بيد أن المسألة لم تصل بعد في مستوى الموقف العام إلى تيار كلي يهيمن على الساحة الحوزوية ويحرك سواكنها ويثير فيها اشتغالات تمليها الاهتمامات الجديدة.

بين الحوزة والجامعة:

ثانيًا: المرتكز الآخر الذي يمكن أن نرد إليه المشروع التجديدي للفضلي ربما استطعنا تلخيصه بما يلوح لنا من إيمان الباحث بتجسير العلاقة بين الفقيه والمثقف انطلاقًا من إعادة تأسيس العلاقة بين الحوزة والجامعة.

وهذا المرتكز يمكن أن نستشفه من دعوة الفضلي في قوله: «كنت ـ ولا أزال ـ أدعو إلى تحقيق شيئين من أجل خدمة الفكر الإسلامي، هما:

- إنشاء جامعات إسلامية تعنى بشؤون الفكر الإسلامي.
- تطوير الحوزات العلمية وفق متطلبات حياة المسلمين المعاصرة»[1].

والفضلي يؤمن بهذا الطرح أن الجامعة تملك مناهج حديثة قادرة على أن تساهم ـ من خلالها ـ في عملية التجديد، في حين تساهم الحوزة في خط التجديد وتتكامل مع النخب الجامعية المؤمنة عبر ما تملكه من فكر إسلامي أصيل.

ورغم أن كتب الفضلي، في تجديد الدرس الحوزوي، تهدف إلى تيسير مهمة طالب العلم الديني، إلاّ أننا نجد في أغلبها قابلية النهوض بمهمة التجسير المطلوبة بل الضرورية بين الفقيه والمثقف، وذلك من واقع انفتاح الفقيه والحوزة التي تقف وراءه على العصر ومن واقع تأصل المثقف إسلاميًا.

وآية ذلك أن الفضلي حاول أن يقدم المادة الحوزوية في كتبه من خلال المنهج الأكاديمي الحديث وبالإفادة من معطياته.

ثالثًا: يبقى المرتكز الثالث، والأخير، وهو يتمثل بإيمان الفضلي بمسألة التنظيم وعنصر التخطيط وإيلائه مسألة الوقت وكيفية إدارته وموقعه في عملية النهوض الإسلامي المنشودة اهتمامًا فائقًا.

وإذا سمحنا لأنفسنا أن نعود بهذا الشأن إلى محاضرة كان قد ألقاها الفضلي مطلع شهر رمضان الماضي لوجدناه يترسم للنهضة ثلاث دعائم أحدها (التنظيم)، حيث يقول في هذا المضمار: «التنظيم: وهو الذي يرتبط بالوقت وأهميته، الفوضى لا تؤدي إلى شيء يحمد، لا بدَّ من تنظيم أعمالنا وحياتنا»، وربما نستطيع أن نستفيد من

(١) المصدر السابق نفسه.

خلفية الرجل والإشارة إلى أن التنظيم والجدية والمثابرة هي من السمات التي لازمت شوطه الحياتي في مختلف الفترات.

ولا ريب أن تنظيم الحوزة بالمساهمة في إعادة بناء مناهجها يعد أبرز مصاديق هذه الدعامة، ولا يسع الإنسان الجاد أن يذعن إلى المقولة المسموعة والمتوارثة «من أن نظم الحوزة في عدم نظمها».

وللتاريخ، فقد هاجم **الإمام الخميني** هذه المقولة، وعدّها من أسباب تخلف الحوزة في مضمار التنظيم كشرط للتجديد.

□ التقييم

في مسألة تقييم أهمية مشروع **الفضلي** وجدواه، تواجهنا عدة أبعاد يمكن أن نقصر الإشارة على اثنين منها:

أولها يعد خاص يتمثل بنزوع يستبد بنا في المشرق الإسلامي، ينحو إلى عدم الاهتمام بمشاريع الأفراد التجديدية ومبادرتهم الإصلاحية إلاّ بعد حياتهم، حيث يكون قد فات الأوان، فيما يمكن تداركه بوجود صاحب المشروع أو المبادرة.

الأسماء والأمثلة كثيرة بل لا تكاد تعد ولا تحصى.

فالإهمال أو عدم الاهتمام الكافي أحاط رجالاً كبارًا، من أمثال **محمد حسين كاشف الغطاء والسيد محمد حسين الطباطبائي والشيخ محمد رضا المظفر والشيخ محمد جواد مغنية وحتى الصدر ومطهري**، فهؤلاء ـ وغيرهم كثير ـ شاركوا ـ كلٌّ بحسبه وفي مجاله الذي نبغ فيه ـ في دفع عجلة الإصلاح والتجديد. بيد أن أعمالهم لم تلقَ الاهتمام اللائق في حياتهم، بل أهمل بعضهم حتى أحاطه الكثير من الظلم، ثم عدنا بعد وفاتهم نرسل الحسرات عليهم.

والذي يحصل مع **الفضلي** في الجانب الذاتي هو شيء من هذا القبيل. وكل الذي نتمناه هو أن نتحرر مع **الفضلي** ومع غيره من هذه العادة التي تدفعنا للإهمال كلما كان صاحب المشروع حيًّا وللاحتفاء به بعد أن يكون قد فصلته الوفاة عن عمله.

أما من جهة البعد الآخر، وهو البعد الموضوعي، فكلنا يعرف **والشيخ الفضلي** أيضًا يعرف، أن تجديد مناهج الدرس الحوزوي يمثل أحد شروط التجديد اللازمة في البناء الحوزوي العام.

والتجديد في بعد واحد لا يعطي أكله كاملة، بل ربما لا يترك أحيانًا أي أثر إيجابي على الإطلاق، إلاّ إذا تكامل مع الأبعاد الأخرى وتوازت حركته مع بقية المسارات.

ثم إن مسألة التجديد الحوزوي هي قضية في غاية التعقيد والصعوبة. إذ هناك من المواريث التاريخية ومن صعوبات الحاضر ومن تعقيدات أوضاعنا الدينية والثقافية والاجتماعية، وبعد ذلك السياسية، وموقعنا على خريطة المنطقة والعالم ما يزيد في مشقة المهمة.

وربما كنا جميعًا متفقين على أن التغيير لا يتم بالفكر وحده، حتى لو كان هذا الفكر صائبًا سليمًا وحقًا صراحًا.

وبديهي أن التغيير لا يحصل بالنوايا ولا أيضًا بالخطط والمشاريع، مهما بلغت من العمق والدقة والشمول، بل هذه جميعًا مقتضيات أو جزء العلة، كما يقال، تحتاج لتتكامل مع أجزاء العلة الأخرى حتى تنبثق الحركة المنشودة.

ومن الواضح أن هذه الملاحظة لا تقلل من جهود الشيخ الفضلي وأضرابه، كما أنها لا تريد أن تقول للآخرين كفوا عن السعي والعمل، بقدر ما تريد أن تلتزم نظرة موضوعية لا تجعلنا نفرط في الوهم أو الخيال.